إطـــلالة

المعرفة الخاطئة أخطر من الجهل

هالة كمال الدين

halakamal99@hotmail.com

نعم، نعيـش اليوم عصـرا ملؤه التضليـل الإعلامي، الذي استفحل بمسـاعدة تقنيات الذكاء الاصطناعي، البارع فـي صناعة الفبركة وتزييف الحقائق وتشـويه المعلومات وتوجيه الرأي العام، وذلك في ظل الإعلام الفوضوي والحرية غير المحدودة، الأمر الذي يحتاج إلى وقفة جادة أصبحت أكثر إلحاحا من أي وقت مضى.

فما أكثـر المعلومات الخاطئة أو المحرفة عن قصد، التي باتت تحاصرنا من كل صوب عبر اختلاق قصص لا أسـاس لها من الصحة، وتزييف صـور وفيديوهات أو إخراجها عن سياقها بنية خديعة الناس، وذلك لتحقيق أهداف سياسية او اقتصادية او اجتماعية أو أيديولوجية أو لتوجيه الرأي العام نحو وجهة نظر معينة، ولعل الأمر الخطير هنا هو سـرعة انتشار هذا التضليل كالنار في الهشيم.

لقد تحول التضليل الإعلامي في عصر المعلومات بامتياز إلى جزء من مشروع وليس مجرد جهود فردية، باعتباره أحد أدوات التأثير الفاعلة بشـكل يومـي لافتعال أحداث وأزمات ورؤى، حتى تآكلت ثقة المتابعين والمراقبين فيما يرونه أو يسمعونه عبر وسـائل التواصل الاجتماعي، الأمر الذي دعا البعض إلى تسميتها بوسائل الدمار الاجتماعي.

لذلك أعلـن المركز الدولي لمكافحـة التضليل الإعلامي مؤخرا تطوير منظومة تقنية متقدمة لرصد وتحليل المحتوى الرقمي بالتوازي مع إطلاق الميثاق الدولي للنزاهة الإعلامية ومكافحة التضليل، وذلك ضمن أبرز المشروعات الاستراتيجية التي أقرها مجلس إدارة المركز في اجتماعه الأول.

هذه المنظومة تسـتهدف بناء قدرة تقنية ومهنية متقدمة في رصد وتحليل المحتوى الإعلامي الرقمي، وتحليل الكلمات والموضوعات والسرديات الإعلامية، ودراسة أنماط انتشار المحتوى والاتجاهات والمؤشـرات، ودعـم عمليات تحليل البيانـات وذلك بالاسـتفادة من تقنية الـذكاء الاصطناعي والخبرة المهنية.

وبالتوازي مع المسـار التقني يطلـق المركز الميثاق الدولي للنزاهـة الإعلامية ومكافحة التضليـل، بهدف بناء شبكة دولية تجمع المؤسسـات الإعلامية والهيئات المهنية والأكاديمية والبحثية حول مبادئ ومعايير مشتركة للنزاهة الإعلامية والتحقق والمسؤولية المهنية.

من أشهر ما قيل عن خطورة التضليل والمعرفة المغلوطة مقولة الأديب الشهير جورج برنارد شو:

«احذر من المعرفة الخاطئة.. فهي أخطر من الجهل»!

بالفعل، التضليل أصعب بكثير من ملء فراغ الجهل!

سفير البحرين لدى عُمان يبحث مع رئيس مكتب اليونيدو في المملكة دعم رواد الأعمال والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدين

استقبل الدكتور جمعة بن أحمد الكعبي سفير مملكة البحرين في مسقط الدكتور هاشم حسين رئيس مكتب ترويج الاسـتثمار والتكنولوجيا التابع لمنظمة الأمـم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيـدو) في مملكـة البحريـن، بحضور صاحبة السـمو السـيدة حجيجة بنت جيفر آل سـعيد الرئيس التنفيذي لجمعية رواد الأعمال البحرينية العمانية.

وجرى خلال اللقـاء بحث آفـاق التعاون المشـترك في المجالات الاقتصادية والتنموية، بما يسـهم في دعم رواد الأعمال والمؤسسـات الصغيـرة والمتوسـطة في مملكـة البحرين وسلطنة عُمان.

من جانبه، أكد السفير خلال اللقاء أهمية دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها أحد المحركات الرئيسـية للنمـو الاقتصادي وخلق فرص العمل، مشـيرًا إلى ما تتميز به العلاقات البحرينية العمانية من روابط تاريخية وأخوية راسخة، وما تشهده من تطورٍ مستمرٍ في مختلف المجالات.

بدوره، أشاد الدكتور هاشم حسين بما تحظى به ريـادة الأعمال في مملكـة البحرين من دعم ومساندة متواصلة من القيادة الحكيمة، مؤكدًا أن هذا الدعم كان له بالغ الأثر في ترسيخ ثقافة ريادة الأعمال وتعزيز دور القطاع الخاص والمؤسسات الصغيرة والمتوسـطة في التنمية الاقتصادية.

كما أكد الدكتور هاشـم حسين أن الاهتمام الذي أولتـه مملكة البحريـن لريادة الأعمـال، وما وفرته من بيئة داعمة ومحفزة للمبتكرين ورواد الأعمال، أسـهم بصورة كبيرة فـي نجاح إعداد وتطوير النمـوذج البحريني لريـادة الأعمال، الذي أصبح تجربة رائـدة تحظى باهتمام دولي واسـع. وأوضح أن نجاح النمـوذج البحريني لم يقتصر على المسـتوى المحلي، بل امتد أثره إلى المسـتوى الدولي، حيث تم تطبيق النموذج البحريني لريادة الأعمال في 56 دولة من مختلف أنحاء العالم، بما يعكس المكانة التي اكتسـبتها مملكة البحرين في مجال تطوير منظومات ريادة الأعمال ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وأشاد الدكتور هاشم حسين بالدور الحيوي لجمعية رواد الأعمال البحرينية العمانية لتمكين الشـباب والمـرأة عبر المؤسسـات الصغيرة والمتوسطة.

وأكدت صاحبة السمو السيدة حجيجة بنت جيفر آل سعيد أهمية تعزيز الشراكة بين الجهات المعنية بريادة الأعمال في البلدين، والاسـتفادة مـن الخبرات الدولية التـي يوفرها مكتب الأمم المتحدة لترويج الاسـتثمار والتكنولوجيا، بما يسهم في تطوير قدرات رواد الأعمال وفتح آفاق جديدة أمام المشاريع البحرينية والعمانية.

الحب كأساس للروابط

بقلم: المحامية د. هنادي بنت عيسى الجودر

القراء الأعزاء،

سأخبركم سراً حول عاداتي فـي التعامل مع بنـات أفـكاري، حيث اعتدت على دوام العودة إلى ما سبق لي كتابته من قصائد ومقـالات، فأعيد قراءتها ، ذلك أن معاودة القراءة بعـد زمن تفتح آفاقاً جديـدة ومجالات للتعلـم، ففيمـا يتعلق بالقصائـد، إن كل قراءة لها تلهمنـي بتعديل أو فكرة أو إضافـة جديدة أجد القصيدة معها أفضل، وهكذا أيضاً في المقالات فدائمـاً ما أجد صياغة أفضـل لطرح إحدى الأفكار التـي وردت فيها، فيكـون في ذلك إضاءة للقادم.

واثناء تصفحـي مواضيع المقالات التي كتبتها خلال هذا العـام، وأغلبها تمحورت حول قضايـا الأسـرة وقضايـا الوطن، وجميعها تلتقي في شعور واحد وهو الحب، حبّ الوطن وحب الأسـرة، والذين ما يُعزز أحدهما الآخـر، فاخترت أن يكون هذا المقال عـن الحب، الذي من الواضح بأنه غائب عند البعض، الأمر الذي يُنبـئ بوجود خلل في مشاعرهم.

فالحـب هو أجمل وأسـمى المشـاعر التي تربط الإنسـان بالآخرين (الأشخاص والمحيط) وتوطـد علاقاته بهما، فكلما كان الشعور بالحب عميقاً كلما زادت وتيرة الودّ والطيب والمعاملة الحسنة والايثار والبذل والعطـاء والتضحيـة في محيطـه وكلما حرص الإنسـان على الحفاظ على ديمومة واستمرارية هذه العلاقة واستقرارها، ووفر الحماية اللازمة للطرف الآخر ليغمره بالأمان والسلام والطمأنينة.

فالعلاقة بالوطن ركيزتها الحب، ذلك أن حب الوطن هو الذي يُعزز الانتماء له والولاء لأرضه وقيادته واحتـرام قوانينه والحفاظ علـى مكتسـباته والغيرة عليـه والدفاع عنه، والحب في الأسـرة هـو الذي يمنحها الاسـتمرارية والقوة والترابـط ويجعلها الموطـن الآمـن لجميع أفرادها ولاسـيما الأطفال.

لذا فإن غياب حبّ الوطـن هو المحرّك الأساسـي لخيانته بشـتى أنواع الصور، ليس فقط بالتخابر والتعاون مع العدو، بل وبمخالفة قوانينه وعـدم الحفاظ على أمنه الداخلي وأمواله العامة وسـلامة الآخرين وطمأنينتهم.

كما أن غياب الحب في العلاقة الزوجية هو الذي قد يوصل العلاقة إلى نهايتها، ذلك أن الزواج يُبنى شـرعاً على المـودة والرحمة، فمتى ما غاب هذان الاثنان انهارت اساسات الزيجة، ولاسيما إن اتخذت صور غياب الحب إلحاق الأذى البدني والنفسي والمادي واللفظـي والاجتماعـي بالزوجة والأبناء، ويكون سبباً في تقويض العلاقة الزوجية بيـن الزوجين حتـى وإن لـم تنفصم تلـك العلاقـة بالطلاق، ذلـك أن الطلاق الصامت بيـن الزوجيـن يعتبر أشـد ضرراً وأكثر إيلاماً للزوجة والأبناء من الطلاق الفعلي.

وقد شهدت كما شـهد زملائي المحامين أسـوأ صور غياب الحب والرحمة، في أكل مال الزوجة اثناء قيام العلاقة الزوجية وبعد انفصامها، ولاسـيما في إيـذاء الزوجة في حقوقها الزوجية بعد الطلاق من نفقة المتعة والعـدة وبدل الحضانة، من خلال امسـاك الزوج للزوجة واصراره على ايقاع الأذى بها ، فتكون سوء معاملته سبباً في طلب الطلاق للضرر الذي كثيـراً ما يصعب على الزوجة اثباته، بسـبب خصوصية الأسرة والأسرار الزوجية التـي لا يطّلع عليهـا أحد، وكلما ازداد الزوج خُبثـاً كلما صعُب على الزوجة اثبات الضرر، فتضطر إلى اللجوء إلى الخُلع، لتخرج من العلاقة الزوجية خاسرة سنوات من عمرهـا ، وأموالها وصحتها الجسـدية والنفسـية، بل وأحياناً يأكل الزوج أحياناً من دون حق المهر الـذي قدمه لها في حال استرجاعه، فتخيّلوا أن تنجو المرأة بنفسها من علاقة زوجية بجميع هذه الخسـارات، خسـارة اثناء الزواج وبعده، فبئسـاً لمثل هؤلاء الأزواج.

أما عن الأبناء فحـدّث ولا حرج، ذلك أن بعض الآباء يُحمّلـون الأبناء ذنب الطلاق، فيُقتّرون فـي الانفاق عليهم رغم اليُسـر، انتقامـاً من الزوجة التي اختارت سـلامها دونهم، اسـتمراراً في الاضرار بها نفسـياً ذلك أن أكثـر ما يؤذي الأم هو ضيق أبنائها، بل ومنهم من يتعـدى ذلك ليأخذ أطفاله إلى طرقات الكراهية وعدم الاحترام بتحريضهم على والدتهم وعلى أقاربها، ليُفسـد علاقتها بأبنائهما.

وما سـبق هو عبارة عـن صورتين من صور غياب الحب، فتخيّلوا حجم الجمال لو كان الحب هو سيد تلك الحالتين وتحسسوا اثره.

hanadialjowder@gmail.com

رؤيـــة متجـــددة لتعزيـــز تمكيـــن المـــرأة البحرينيـــة ومواكبـــة التحـــولات الوطنيـــة والعالميـــة

يدخل المجلـس الأعلى للمرأة مرحلة جديدة من مسيرته الوطنية، مسـتندًا إلى إرث يمتـد خمسـة وعشرين عامًا من العمل المؤسسي الذي أسهم في ترسيخ مكانة المرأة البحرينية كشـريك أساسـي في التنمية وصنع القـرار بتوجيهات ومتابعة دائمة من صاحبة السـمو الملكي الأميرة سبيكة بنت ابراهيم آل خليفة قرينة عاهل البلاد المعظم رئيسة المجلس.

وبينما يحتفل المجلس بيوبيله الفضي، بالتزامن مـع يوم المرأة البحرينية و«عام عيسـى الكبير»، تتواصل الجهود لتطوير المبادرات والسياسات بما ينسجم مع أولويات التنمية في مملكة البحرين، ويواكب المتغيرات الإقليمية والدولية.

وفي هذا الإطـار، تتحدث عدد من عضوات المجلس الأعلى للمرأة عن ملامح المرحلة الراهنة، وأبرز محاور العمل المستقبلي، ومواصلة البناء علـى التأسـيس الرصين للمجلس بما يضمن استدامة النهج المؤسسي.

مـن جانبهـا، أكـدت عضو المجلـس الأعلى للمرأة السـيدة آمنة حمد الرميحي أن تمكين المرأة من أداء دورها فـي الحياة العامة وإدماج جهودها في برامج التنمية الشـاملة، مع مراعاة عدم التمييز ضدهـا، يُعد أحـد الاختصاصات الأساسية التي اضطلع بها المجلس الأعلى للمرأة منذ تأسيسه، انطلاقا من رؤيته في تعزيز مشاركة المرأة كشـريك رئيس في مسيرة التنمية الوطنية.

وفـي هـذا الإطـار واصل المجلـس بالتعاون مـع مختلف الجهـات الرسـمية ومؤسسـات المجتمـع المدنـي، علـى إطلاق المبـادرات والسياسـات الداعمة لتوسيع مشاركة المرأة في مختلف المجالات، وتهيئة البيئة المناسبة أمامها للإسهام بفاعلية في التنمية، بما يعزز مبدأ تكافؤ الفرص ويكفل الاستفادة من كفاءاتها وخبراتها.

وأضافت أن هذا النهج أسهم في ترسيخ مكانة المرأة البحرينية في الحياة العامـة، وتعزيز حضورها في مواقع صنع القرار وفي مختلف القطاعـات، بما يعكـس ما حققته المملكة من تقـدم في مجال تمكين المرأة وإدماجها في مسيرة التنمية الشاملة.

مـن جانبهـا، أكـدت عضو المجلس الأعلى للمـرأة الدكتورة نورة الشملان أن التطور القانوني فـي مملكـة البحرين شـكّل أحد المسـارات المهمـة في مسـيرة النهوض بالمرأة البحرينية، مشيرة إلى أن المجلس الأعلى للمرأة، ومنذ تأسيسـه، اضطلع بدور استشاري فاعل فـي دعم تطويـر المنظومة التشـريعية والقانونية المرتبطة بالمرأة، بمـا يواكـب التحولات المجتمعية ويعزز حماية الحقوق والمكتسبات.

وأوضحـت أن المجلس عمل وفـق اختصاصاته على دراسـة ومراجعة التشـريعات ذات الصلة بالمـرأة، وتقديـم المقترحـات والملاحظـات القانونية بالتعاون مع الجهات المعنية، بما أسـهم في تطوير عدد من القوانين والقرارات والإجراءات الداعمة لمشاركة المرأة وتعزيز استقرار الأسرة البحرينية.

وأضافت أن هذا النهج يعكس الدور الوطني للمجلس كأحد ثمار المشـروع الإصلاحـي لحضرة صاحـب الجلالة الملـك المعظم، في ترسـيخ مبادئ العدالة وتكافؤ الفرص، مؤكدة أن التطوير المستمر للتشـريعات يظل ركيزة أساسية لضمان مواكبـة احتياجات المرأة البحرينيـة وتعزيز إسـهامها في مختلف المجالات.

إلى ذلـك، أوضحـت عضـو المجلـس الأعلى للمرأة السـيدة نجلاء محمد قاسـم الشيراوي أن المجلـس يعمل خـلال المرحلة الحالية على دمج المرأة البحرينية فـي القطاعات الماليـة المتقدمة، وصناديـق الاسـتثمار الجريء، والتجارة عبر الحدود؛ حيث لم يعد الهدف مجرد دخول سـوق العمل، بل قيادة الأسـواق والمؤسسـات الكبرى وتوجيـه رؤوس الأموال نحو المشـاريع الوطنية الواعدة، وهـو ما يظهر جلياً فـي مبادرات نوعية مثل «محفظة صاحبة السمو الملكي الأميرة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة لدعم النشاط الاقتصادي للمـرأة» بالتعاون مـع صندوق العمل (تمكيـن)، والتـي وفرت التسـهيلات التمويلية للعديد من المشاريع الناشئة والواعدة.

وأضافـت الشـيراوي أن المجلـس يعمل علـى توفير بيئة جاذبة لرائدات الأعمال بالشـراكة مع الهيئـات الاقتصادية الكبرى، مثل التعاون مـع مركز صادرات البحريـن (Export Bahrain) لفتح آفـاق التصدير والتوسـع العالمي أمام الشركات التي تقودها نساء بحرينيات، إلى جانب تطبيق مبادرات التوازن بين الجنسين في القطـاع المصرفي والمالي لضمان وصـول المرأة لمجالـس الإدارة، وبما يدعم اسـتدامة المشـاريع البحرينيـة ونموها، مـع الحفاظ على التوازن بين الاستقرار الأسري والنمو الاقتصادي.

وأكدت الشـيراوي أن تعزيز مشـاركة المـرأة فـي القطاعات الاقتصاديـة والاسـتثمارية ذات القيمة المضافة يشكل رافداً أساسياً لتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني وتنويعه واستدامة نموه.

مـن جانبهـا، أكـدت عضو المجلس الأعلى للمـرأة الدكتورة مـي إبراهيـم مطـر أن التطوير الصحـي وجودة الحيـاة يمثلان أحد المحاور الرئيسـية في الخطة الوطنية لنهوض المرأة البحرينية (2026–2025) انطلاقـا من رؤية شاملة تضع صحة المرأة ورفاهها في صميم جهود التنمية المستدامة.

وأوضحت أن المجلس الأعلى للمـرأة يواصـل، بالتعـاون مع الجهات المعنية، دعـم المبادرات والبرامـج التـي تعـزز الصحة الوقائية وجودة الخدمات الصحية، إلى جانب ترسـيخ أنمـاط الحياة الصحية، بما يسـهم في تحسـين جودة حيـاة المـرأة البحرينية، ويعزز قدرتها على تحقيق التوازن بين مسؤولياتها الأسرية والمهنية.

وأضافـت أن الخطة الوطنية لنهوض المرأة البحرينية (2025–2026) تولـي اهتمامًـا بتطوير السياسات الداعمة للصحة وجودة الحياة، بما يواكب احتياجات المرأة في مختلف مراحل حياتها، ويعزز استدامة المكتسبات الوطنية، تأكيدًا لنهج المجلس في توفير بيئة داعمة تُمكّن المرأة من الإسهام الفاعل في مسيرة التنمية الشاملة.

وذكـرت أنـه إلى جانب ذلك، يحـرص المجلـس علـى دمج المهـارات الرقمية ضمـن برامج التمكيـن الاقتصـادي، من خلال تشـجيع رائـدات الأعمـال على الاسـتفادة من التقنيـات الحديثة في تطويـر منتجاتهن وخدماتهن، وتعزيز الابتكار، وتحسـين كفاءة إدارة الأعمال، بما يسـهم في رفع تنافسية المشاريع النسائية وزيادة مساهمتها في الاقتصاد الوطني.

مـن جانبهـا، أكـدت عضو المجلس السـيدة عائشـة الحرم أن المجلـس الأعلـى للمرأة يولي اهتمامًـا متناميًا بتهيئـة المرأة البحرينية للمشـاركة الفاعلة في القطاعات الواعدة، من خلال توسيع نطـاق التمكين ليشـمل مجالات علوم المسـتقبل، ومنهـا العلوم المتقدمة وعلـوم البيانات والذكاء الاصطناعي، بما يعـزز جاهزيتها لمتطلبات سـوق العمل المتغير، ويسـهم في ضمان تكافؤ الفرص بين الجنسين في الاقتصاد الرقمي.

○ عائشة الحرم.

○ مي مطر.

○ نجلاء الشيراوي.

○ د. نورة الشملان.

○ آمنة الرميحي.

○ ندى عبدالرحمن.

البلديـات: 93% مـن بحيرة اللـوزي مغمـورة بالمياه ودراسة تطوير الجزء المتبقي ضمن المشاريع المستقبلية

كتب: محمد القصاص

كشـفت وزارة شؤون البلديـات والزراعة أن نحو 93% مـن عقـار بحيرة اللـوزي مغمـور بالمياه ويسـتخدم ضمـن الحلول القائمـة لمعالجة تجمعات مياه الأمطار فـي المنطقة، مشـيرة إلى إمكانية تطوير الأجزاء غير المغمورة ضمن المشاريع المسـتقبلية في حال توافر الموازنات اللازمة والحصول علـى موافقات الجهات المعنية.

جاء ذلك ردا على مقترح تقدم به عضو مجلس بلدي الشـمالية جاسـم هجرس لتطويـر بحيـرة اللوزي الواقعـة في مجمـع 1016 شرق مشروع دانات اللوزي الإسـكاني التـي تمتد على مساحة تقارب 155 ألف متر مربع.

○ جاسم هجرس.

وكان هجـرس قـد طالب عبـر (أخبار الخليج) بإيجاد حـل نهائي لوضع البحيـرة والاسـتفادة من موقعهـا فـي تحويلها إلى وجهة بيئيـة وترفيهية من خلال إنشـاء ممشى ومسار للدراجات، ونافورة جمالية، وتوفير الإضاءة والخدمات المساندة، مع دعم الأنشطة الاقتصاديـة والسـياحية والأسر المنتجة.

وأوضـح أن البحيـرة كانـت في السـابق موطنا للطيـور المهاجرة والحياة الفطرية إلا أن أجزاء واسعة منها تعرضت للاسـتصلاح فيمـا تحولـت المسـاحة المتبقيـة إلى منطقة تعاني من ركود المياه بعد انقطاعها عن الدورة المائية الطبيعية للبحر.

وأشـار إلى أن مشروعا لتنظيف البحيرة وتحسـين جـودة مياهها وتهويتها حصل على الموافقات في عام 2016 إلا أن تأخـر التمويل وتغير الأولويات حالا دون استكماله فيما اكتمل إنشاء السور المحيط بالموقع في عام 2019.

وأكد هجرس أن استمرار الوضـع الحالي يسـتدعي معالجة الموقع والاستفادة منه بمـا يحقـق مصلحة الأهالي والمنطقة.